

ذوو العقول وبتكب، تنكل على التعليم العملي وبظلم العلم لسانه فلا يحرم كبار العقول من  
التقول في المقولات والنقوص في مجزها والنقاط جوامها فيظهر الفلاسفة والحكام  
ويدابرون امراض الام ويقودونهم الى ما به يسعدون والآن اذا تقادى المتلون في طريقتهم  
هذه ولم يعملوا تعليمهم عملياً ووضعهم الاسئلة عملياً لا يحتاج الا الى الحكم عشجين  
بالطريقة التي لاقرها من تعليمهم ايام ان كانوا طالبين امانوا العلم الحق وحاولوا زينة ودين من  
بينيه من عشاقه ودام العلم في بلادهم اعمى فلا رجال تابضون ولا حكام مصطوبون . فمأ رأى  
حضرات العلماء في ذلك

عبد الحفيظ عوض عرض

بمدرسة القضاء الشرعي

## بَابُ التَّفْرِيطِ وَالْإِنْتِقَادِ

صحح الاعشى

الجزء التاسع

اهدت النا دار الكتب السلطانية الجزء التاسع من كتاب صحح الاعشى الذي عتبت  
بطبعه . وهو جامع لكثير مما قاله الاقدمون والمتأخرون في التهاوي والتنازي والتهادسي  
والاستعطاف والاعتذار والشكر والثناء وغير ذلك وفي مخاطبة اصحاب الولايات من الخليفة  
والسلطان فمن دون وساير ما يتعلق بذلك من بيعات الخلفاء وعهودهم وما اشبه

وربما كان باب « التهادي والملاطفة » أنطف ابواب الكتاب . فقد جاء فيه ما يكتب  
مع الهدية عند بعضها سواء كان جواداً ادم اغر محجلاً او اكديشاً او بازباً او كوهية او  
عقفاً او اوزاً حيتياً او مشعشاً لوثرانياً او بطيخاً حليياً او فصب سكر او قنقنات او خياراً او  
ملوخية . وكل ما قيل في ذلك من انشاء الشيخ جمال الدين بن نباتة عدا ما قيل في الجواد  
فانه من انشاء علي بن خلف . قال ابن نباتة من رسالة في هدية اهديت اليه من باكورة  
خيار وملوخية :

« لا زالت تشرح بكارمها الصدور ، وتفتح بركات الاعوام والشهور ، وتمتع من  
لطائف منها كل جماعة السرور ، وتلج في هداياها المتبقة الى الاولياء خيار الامور ،

تسهيل محبة لا تغيب ولاءه الدهور ، ماش من طريق المصافاة والموافاة في نور على نور  
 « وينتهي درود مشرفة مولانا على يد فلان لتضمن المصودة من ولائه وآلائه ، والشهود  
 المشهور من إحسان نداءه قبل ندائه ، فقابلها المملوك مقابلة الشيق إلى قرب الديار ، المضي  
 في الحجة قلبه لمولاه قبل شرط الخيار ، ووصلت لطائف هديته الخضرة النضرة ، وطرائف  
 الفضل الباكورة كعاني التفظ المتكرة ، تنتج المملوك الفاكهة قبل اوانها البديع ، ورسد  
 من أفلاك العلب في ذبي الحجة غرة ربيع ، وتفاعل بالمدينة الجمعة الاحباب في ان يعود  
 الشغل وهو جميع ، وقد عاد فلان حاملاً من رسائل الشوق والشكر ما يؤديه بين ايدي  
 مولانا الكريمة ، ويحمد بذكراه عهود الانس القديمة ، لا يرح مولانا سابق الكرم ، مخضرة  
 المربع بيض النعم »

وتدل هذه الرسائل على ان كتابها كانوا في سعة من العيش وامن من طوارق الزمن  
 وان بضاعتهم كانت رائجة ومنزلتهم عند حكامهم مرتفعة  
 وثمن النسخة من هذا الجزء ١٢ غرشاً صافاً

### اصول علم الاقتصاد السياسي

عني حضرة الفاضل محمد حمدي بك السيد القاضي في المحاكم الاهلية بتعريب كتاب  
 الاقتصاد السياسي للاستاذ ووكر الاقتصادي الاميركي المشهور فاصدر الجزء الاول والثاني  
 منه في مجلد واحد واتبع فيما يزيد على ٤٠٠ صفحة ووجد باصدار الجزء الثالث فيما بعد  
 اما الاول عبارة لثلاثة ابواب الاول طبيعة علم الاقتصاد واسلوبيه . والثاني إيجاد المال  
 واتجاهه وفيه اربعة فصول والثالث التداول وفيه سبعة فصول  
 واما الثاني ففيه بابان الرابع في توزيع المال وتحت ثمانية فصول والخامس في الاستهلاك  
 وتحت اربعة فصول

واما الثالث الموعود فيجوي مباحث في تطبيق اصول الاقتصادية مثل الاشتراك  
 في الاعمال واتفاق العمال واعضائهم واتحاد جمعياتهم واعمال البنوك والمبادلات الدولية  
 والضرائب والاشتراكية وامثالها من المباحث . والكتاب حسن العبارة واضح المعاني كما ترى  
 في الفصل التالي المتقول عنه . فقد جاء في تعريف السوق قوله :

« وضع الكتاب للسوق تعاريف كثيرة ، واوضح انه يدل على شيئين : الاول نوع من  
 جنس . والثاني طائفة من المبادلين

فيقتضى المعنى الاول لا يوجد سوق واحدة شجع الاشياء او لطائفة منها تختلف انواعها - كسوق للشاي والحديد والنظن والقمح ، بل يوجد لكل منها سوق على حدة ، اي سوق للشاي يباع فيه ويشترى ، وسوق للحديد يباع فيه ويشترى ، وبذلك تعدد الاسواق بتعدد الاصناف

« ويتقضى المعنى الثاني يشمل السوق جميع الذين يرضون صنفاً معيناً او يظلمونه في اي مكان كانوا ، وعلى ذلك ينتسب جميع المتعدين للبيع او الشراء بعضهم من بعض الى سوق واحدة ولو اختلفت محلات اقامتهم

« ولا يستلزم المعنى الاخير انتساب جميع الباعين والمشتريين نصف واحد في مكان واحد الى سوق واحدة ، فلو فرضنا ان في نيويورك خمسة من تجار وارد الشاي و ١٥٠٠٠ من تجارون فيه بالجملة ، ١٠٠٠٠ من تجارون فيه بالتجزئة ونصف مليون من يستهلكونه - فان هؤلاء لا ينتسبون جميعاً الى سوق واحدة وانما يكون تجار الوارد وتجار الجملة سوقاً من اسواق الشاي ، ويكون تجار الجملة وتجار التجزئة سوقاً اخرى ، ويكون تجار التجزئة والمستهلكين سوقاً اخرى ، فالاسواق بقدر طوائف للبادلين سواء بسواء ، وهي في حالتنا هذه ثلاث لكل منها جماعة من المشتريين والباعين ، ويختلف ثمن الشاي في كل منها في اي وقت عن ثمنه في الاخرى - وعلى ذلك قد يكون ثمن الصنف نفسه في السوق الاولى ريبالاً ، وفي الثانية ١٠٠ ريبالاً وفي الثالثة ٣٥ ريبالاً

« فصرىف السوق بغير ما عرفناها به لا يستقيم مع القول بان ليس للاشياء الثلية الا ثمن واحد اذا تمحدث في السوق والزمن - وعلى ذلك نرى ان الشاي والصوف والحديد والقمح وغيرها يباع كل منها باثمان مختلفة متعددة ولو كانت كلها موجودة في شارع واحد من شوارع المدينة التي تسمى اسواقاً

« يتقضى معانى سوق عدة اسواق في الحقيقة ، ويجوز ان يتبدل كل سوق منها خارج حدود ذلك المكان ، فلا يقتصر تجار الوارد الخمسة المقيمين في نيويورك على البيع الى تجار الجملة الخمسة عشر المقيمين فيها ، بل يتعدونهم الى عشرين آخرين في اماكن اخرى تبعد اميالاً عنها ، فيتكون السوق من خمسة من تجار الوارد وخمسة وثلاثين من تجار الجملة ، ويشترك فيه المقيمين فيها والخارجون عنها سواء بسواء ، لاشتراكهم في طلب هذا الصنف في هذه السوق ، ويجوز ايضاً ان لا يقتصر هذا العدد من تجار الجملة على معاملة مئة التاجر من تجار التجزئة ، بل يتعدوا الى الف من المنتشرين منهم في هذا الاقليم ، فتكون السوق

من هذا الجُمع ، لا من الخمسة عشر والمائة المقيمين في المدينة المذكورة ، وبيع الف التاجر المذكورون إلى مليون ونصف من يشربون الشاي ، لا إلى نصف مليون فقط

«بجميع الأشخاص الذين يتكون من ضلهم أو عرضهم لصنف معين بمجموع طلب ذلك

الصنف أو عرضه في أي مكان يوثرون في ثمنه وينسبون إلى سوق واحدة

«يجوز أن يقال إذا : ان هذا يجعل البسيطة سوقاً واحدة ، ويجرد كلمة السرق

من مدلولها - فرداً على ذلك نقول : ان ثمن الشاي لا يختلف كثيراً في السوق المكونة من

تجار انوارد ائمة المقيمين في ( نيويورك ) وتجار الجملة الخمسة والثلاثين المنتشرين حولها عن

ثمنه في السوق المكونة من اربعة من تجار الوارد في ( بسطن ) وخمسة وعشرين من يعاملهم

من تجار الجملة لاننا لو فرضنا نقص الثمن في ( نيويورك ) عنه في ( بسطن ) لشرع تجار

الوارد في ( نيويورك ) في عرض متاجرهم في ( بسطن ) ليحصلوا على فرق الثمن . وبذلك

ينتسبون إلى هذه السوق

ولكن قد يكون الثمن في ( نيويوك ) وما حولها في سوق تجار الجملة وتجار التجزئة

اقل منه بجزء من الريال او جزئين في السوق المائتة لها في بسطن ، بدون أن يؤثر ذلك في

تجار الجملة بنيويورك ليحصلوا بضاعتهم إلى المجترة الجديدة ، او يغري احد تجار التجزئة

في المجترة الجديدة بالسفر إلى نيويورك للاستفادة من قلة الاثمان وتجدد مسافة الفرق اوسع

في سوق تجار التجزئة والمستهلكين ، لجواز ان يكون في حوايت نيويورك اعلى منه في

( رورستر ) او ( ناشوا ) بخمسة اجزاء او عشرة ، بدون ان تحرك احد تجار التجزئة من

المجترة الجديدة إلى نيويورك لبيع ما عنده للمستهلكين او تحرك احد لم شراء ما يحتاج

إليه متوياً من ( وورستر ) او ( ناشوا )

« وعلى ذلك اكرر ما قلته من ان جميع الأشخاص الذين يشتركون في الطلب العام لأي

صنف من الاصناف في أي مكان من الامكنة ، او في عرضه للبيع ، ويكون لم بهذا

الاشترائك في العرض او الطلب تأثير في الثمن في ذلك المكان - جميع اولئك ينتسبون

إلى سوق واحدة »

والكتاب كله على هذا النسق فشكر حفصة مترجمه الفاضل ونود ان يفتق المؤلفون

والمترجمون على كلمات واحدة اصطلاحية تكون اقرب ما يمكن للدلالة على المعاني التي قصدوا

علاها الاقتصاد السياسي